

التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات
*Sustainable development and the knowledge economy in the Arab
 countries: reality and challenges*

أحمد تيجاني هيشر*

جامعة الاغواط، (الجزائر)، hicher3@gmail.com

تاريخ النشر: 2019/12/30

تاريخ القبول: 2019/11/30

تاريخ الاستلام: 2019/10/15

ملخص:

حاولنا في هذه الدراسة تحليل الارتباط الموجود بين الاقتصاد المعرفي والتنمية المستدامة الشاملة، فتبعنا ميلاد هذا القطاع الحديث وتطوره السريع وكيف ساهم في تحريك عجلة التنمية المستدامة، وجدنا من خلال هذا البحث أنه بالرغم من القدرات الكبيرة المتوفرة لدى الدول العربية إلا أن الواقع يختلف نهائيا عما هو متوفر بسبب الذهنيات المتحكمة في إصدار القرار وسوء استخدام تقنيات الاقتصاد المعرفي، كل هذا جعل عجلة التنمية المستدامة تنمو لفترة محدودة فقط.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة ؛ الاقتصاد المعرفي ؛ المعلومات.

Abstract:

In this study, we tried to analyze the link between the knowledge economy and comprehensive sustainable development, so we followed the birth of this modern sector and its rapid development and how it contributed to moving the wheel of sustainable development. Available because of the mindsets controlling decision-making and the misuse of knowledge economy techniques, all of this made the wheel of sustainable development grow for a limited period only.

Keywords: sustainable development; Knowledge Economy ; the information.

*المؤلف المرسل: دكتور محاضر (أ) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الاغواط.

1. مقدمة:

تعتمد التنمية المستدامة أساساً على المعرفة في عملية ارتقاء بقدرات وخيارات الفرد والمجتمع، خاصة في ظل العولمة، التي يحركها الابتكار والإبداع والإنتاج المستمر للمعرفة، والتعامل السهل للمعلومة عبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن المرحلة التي يعيشها الإنسان اليوم تحمل في داخلها عدة تغيرات متسارعة ومتنوعة، من أبرزها الاعتماد على العقل البشري المبدع، والتدفق السريع للمعلومات والمعرفة، وعولمة المعارف والاقتصاد، وهذا مع بروز العديد من المشاكل البيئية والصحية وغيرها من الإشكاليات التي باتت تشكل خطراً للإنسان.

لذا اعتمدنا الإشكالية الأساسية لهذا البحث، وهي:

ما أثر الاقتصاد المعرفي في تطوير التنمية المستدامة، وما مستوى الاقتصاد المعرفي في البلدان العربية؟

- للإجابة عن هذا التساؤل وضعنا المنهجية التالية:

- التعرف على التنمية المستدامة؛

- الإطار العام للاقتصاد المعرفي؛

- علاقة الاقتصاد المعرفي بالتنمية المستدامة؛

- النتائج؛

1- التعرف على التنمية المستدامة:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة بقوة في أواخر القرن الماضي ليحتل مكانة هامة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار ويعود هذا الاهتمام إلى الضغوط المتزايدة على الإمكانيات المتاحة في العالم المتقدم والمتخلف لكن في حقيقة الأمر كان النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية من جهة واستعمال الموارد البشرية من جهة أخرى أهم الظواهر التي لازمت البشرية في تطورها عبر الزمن.

1-1- تطور مفهوم التنمية:

إن التنمية مفهوم اقتصادي قديم، يشير في معناه الواسع إلى زيادة مستوى الدخل، والذي بفضل إنفاقه تؤمن الحاجات المادية للإنسان. عند مراجعة تعاريف التنمية في الفكر الوضعي نجد أنها تركز على جانب واحد من التنمية وهو الجانب المادي أو الاقتصادي، وتغفل أو تتقاضى عن الجوانب الأخرى، فهي تهتم بتحقيق زيادات مستمرة في الإنتاج القومي دون الاهتمام بالنواحي والحاجات

الاجتماعية غير المادية للأفراد، وهذا نتيجة تأثر الفكر الوضعي بما يعرف بنظرية رأس المال (مرطان، 1996، ص 248)".

وربما كان اهتمام التنمية بالجانب المادي دون سواه من الجوانب الأخرى، إيمانا منها أن بقية الجوانب الاجتماعية والثقافية تستند جميعها إلى التطور في الجانب المادي، إلا أن التنمية أهملت جانبها مهما له دوره في إحداث التنمية، ألا وهو الوسط الذي يعيش فيه هذا الإنسان، فنظرت نظرة سلبية إلى الطبيعة باعتبارها فقط مخزونا للموارد الطبيعية يأخذ منه ما يسد حاجته، وتصرف فيها فضلات الإنتاج والاستهلاك، بل أن هناك دول أهملت كلية الاهتمام بالطبيعة، وقامت بتأجير أراضيها للدول المتقدمة لتصريف فضلاتها النووية الضارة بالإنسان والحيوان والطبيعة .

"في ظل تلك التنمية التقليدية سعت شعوب العالم قاطبة نحو رفع مستوى النمو الاقتصادي، باعتباره الطريق الأمثل لتحسين معيشة الإنسان وزيادة رفاهيته أما فيما يخص البيئة فقد تم التعامل معها باعتبار أنها مخزونا هائلا من الموارد الطبيعية التي لا تنضب لازما لإحداث التنمية، وفي الوقت ذاته مصرفا لمخلفات التنمية (غانم، 2013، ص1)". فالتنمية بأسلوبها التقليدي نظرت إلى الإنسان بصفته أداة لزيادة الإنتاج وليس غاية يمكن الاهتمام بتنميته وتطويره.

كما نظرت إلى البيئة نظرة سلبية جرت العديد من المشاكل على البشرية جمعاء، على رأسها الاحتباس الحراري، وخرق طبقة الأوزون، وتلوث المياه، وتقلص مساحات الغابات...إلخ. "ومع نمو الوعي بضرورة الربط بين البيئة والتنمية اكتسبت العلاقة بين البيئة والتنمية، وإصلاح مسار تلك العلاقة بما يضمن التوازن بينهما أهمية بالغة في الأدبيات البيئية والاقتصادية المعاصرة، وأصبحت هناك حاجة ماسة لظهور مفهوم جديد للتنمية يحل محل المفهوم التقليدي، ومن هذا المنطلق ظهر مفهوم التنمية المستدامة أو التنمية القابلة للاستمرار، والذي يقوم على فكرة ضرورة التوازن بين البيئة والتنمية، بحيث تصبح العلاقة البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية "

2-1- مفهوم التنمية المستدامة من المنظور الوضعي: "بدأ هذا المفهوم يظهر في الأدبيات التنموية

الدولية في أواسط الثمانينات من القرن الماضي تحت تأثير الاهتمامات الجديدة، بالحفاظ على البيئة ونتيجة الاهتمامات التي أثارها دراسات وتقارير نادي روما الشهيرة في السبعينيات من القرن الماضي حول ضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، وعلى البيئة من التوازنات الجوهرية في

الأنظمة البيئية، وقد انتشر استعمال المفهوم بسبب تكاثر الأحداث المسيئة للبيئة وارتفاع درجة التلوث عالميا (برنامج الأمم المتحدة unep، 1991، ص4-3).

ظهرت تعريفات متعددة للتنمية المستدامة منها ما ركز على محاولة محافظة الأجيال الحالية على الموارد الطبيعية حتى تستوفي منها الأجيال اللاحقة نصيبها كما استوفت هي منها حقها. "استجابة لحاجات الأجيال الحاضرة، من دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها (دوزيه وآخرون، 1988، ص26)".

كما أضافت تعريف أخرى الاعتناء بالبيئة، حيث عرفها ادوارد باربي، وهو أول من استخدم تعبير التنمية المستدامة" ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر من الأضرار والإساءة البيئية (عبد الخالق، 1988، ص242) " ورغم الاختلاف في تعريف التنمية المستدامة فان مضمونها هو الترشيد في توظيف الموارد المتجددة بصورة لا تؤدي إلى تلاشيها، أو تدهورها أو تنقص من فائدة تجنبها أجيال المستقبل، كما أنها تتضمن الحكمة في استخدام الموارد التي لا تتجدد، بحيث لا تحرم الأجيال القادمة من الاستفادة منها كذلك، فإن التنمية المستدامة تتطلب استهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة بمعدل بطيء لضمان انتقال سلس وتدرجي إلى مصادر الطاقة المتجددة (مركز الإنتاج الإعلامي، 2006، ص40)".

فالتنمية المستدامة على حسب التعاريف السابقة تهدف إلى تلبية حاجات الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة، والحفاظ على كوكب الأرض دون تمييز منطقة على أخرى وكان ذلك واضحا من خلال شعار تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، والذي كان مستقبلنا المشترك (our common future)، كما أنها اهتمت بالتنمية من جوانبها المختلفة: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

فتكون بذلك "تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها مثل: التنمية الاقتصادية، أو التنمية الاجتماعية أو الثقافية، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة، فهي تنمية تهض بالأرض ومواردها، وتهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ بنظر الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية (دوزيه وآخرون، 1988، ص26) ."

كما أن التطبيق الناجح لمفهوم التنمية المستدامة في منطقة بعينها يستدعي بلورة ذلك المفهوم وفقا لمعطيات تلك المنطقة وخصوصياتها. "من هذا المنطلق تسعى الأمم الجادة لتوظيف التنمية

المستدامة في خدمة شعوبها إلى تعريفات نابغة من هويتها تعبر عن طموحاتها وتطلعاتها (الهيتي، 2006، ص103 104)" ، فمثلا تعريف يحمل طابعا وطنيا أو عرقيا يعبر عن أمة من أمم سكان أمريكا الأصليين أو بالمعنى الشائع قبيلة من قبائل الهنود الحمر بكندا" التنمية المستدامة تعتمد على الأرض وسلامة البيئة الطبيعية التي دعمت الأجداد لآلاف السنين، وهي تعني كذلك التنمية التي تشمل الشعب، تنتفع من ملكاته وتستقي من الحكمة الجماعية المتوارثة عن الأجداد، فاستدامة التنمية قائم على الموازنة بين حماية الأرض والتنمية الاقتصادية، والمساهمة الكاملة للشعب".

2- الإطار العام للاقتصاد المعرفي:

يشهد الوقت الحاضر ظاهرة الاعتماد المتزايد والمستمر على المعلومات العلمية والتكنولوجية مع الانتشار المتواصل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطبيقات متنوعة في جميع مجالات الحياة وكذا داخل الإدارات العامة وضمن ميدان الاقتصاد، أدت هذه التحولات إلى ظهور اقتصاد المعرفة أو ما يسمى الاقتصاد الرقمي وهو نمط جديد يختلف في كثير من سماته عن الاقتصاد التقليدي الذي ظهر مع الثورة الصناعية.

وأصبحت المعرفة في هذا الاقتصاد الحديث، المحرك الأساسي للمنافسة الاقتصادية والنجاح، حيث أضافت قيما هائلة للمنتجات الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاجية، والطلب على التقنيات الجديدة والأفكار الجديدة التي تظهر بشكل اختراعات جديدة، وأيضا من خلال طلب جديد على المعرفة الموجودة، وقد واكبت هذه المنتجات فعليا التغيرات الثورية في كل الأسواق والقطاعات.

2-1- مفهوم المعرفة:

تباينت المفاهيم وتعددت نذكر منها: -المعرفة هي نتائج معالجة البيانات إذ تصبح معرفة بعد استيعابها وفهمها وتكرار التطبيق في الممارسات تؤدي إلى الخبرة التي تقود إلى الحكمة (عليان، 2008، ص87).

ويمكن أن تعبر عن المعرفة الصريحة التي تتمثل في كل من تكنولوجيا المعلومات، براءات الاختراع، قواعد البيانات والكتب، والضمنية وهي المعرفة التي محلها العقل البشري والتي تمثل جانبا كبيرا من رأس المال البشري، وكلا المعرفتين ضروري في إنشاء الثروة في الاقتصاد (الهاشمي و العزاوي، 2007، ص36).

مما سبق يمكن أن نلخص تعريفاً يحيط بالمعرفة على أنها "مجموعة المعلومات والأفكار ومختلف المنتجات الفكرية والذهنية التي تعبر عن حقائق أو علاقات أو نماذج سواء كانت علنية ظاهرة قابلة للتداول والتقليد أو كانت ضمنية تظهر في شكل تصرفات وسلوكيات الأفراد حيث تكون نتيجة لتفكير ذهني أو ممارسات وتجارب ميدانية أو مزيج بينهما. إذ تكون قابلة للاستخدام لأغراض علمية أو تكنولوجية وتمثل عناصرها في المعلومات والعلم والتقنية والهندسة والخبرة البشرية (قلش، 2007، ص27).

يتضح مما سبق أن المعرفة ترتبط مباشرة بكل من البيانات والمعلومات التي تتيح لنا الوصول إلى المعرفة، لذا نوضح هذه العلاقة من خلال المفاهيم التالية:

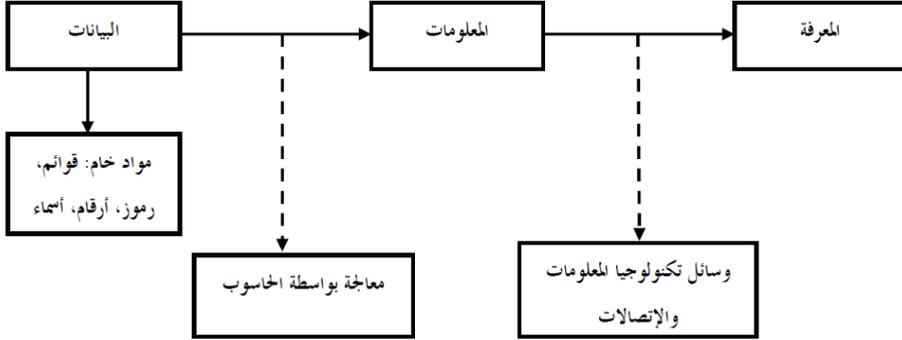
2-2- علاقة المعرفة بالبيانات والمعلومات

أ- البيانات: تمثل المادة الخام التي يتم التوصل إليها وجمعها استناداً إلى ما يحصل من أحداث ووقائع، يتم تمثيلها بأرقام أو كلمات أو أشكال أو رموز بحيث تتاح إمكانية الاستفادة منها بشرط أن تتوفر في عملية جمع البيانات الدقة والموضوعية.

ب- المعلومات: تتمثل بما يتم التوصل إليه من المعطيات والنتائج من خلال تحليل وجمع البيانات ومعالجتها يدوياً أو حاسوبياً أو بهما معاً، وعليه فإن المعلومات يتم استنباطها من البيانات بالشكل الذي يوفر قدراً أكبر من اليقين بما يساعد الفرد والمشروعات وحتى الحكومات على اتخاذ القرارات السليمة والصائبة.

ج- العلاقة بين البيانات، المعلومات والمعرفة: إن تجميع البيانات بصفة دقيقة وموضوعية ثم معالجتها بواسطة الحاسوب تتيح لنا إمكانية التوصل إلى معلومات لمشكلة ما، ثم استنباط هذه المعلومات عن طريق وسائل تتيح لنا فرصة الوصول إلى المعرفة، ويمكن تصور العلاقة بين البيانات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعلومات والمعرفة وفق الشكل الآتي:

الشكل رقم (1): تصور العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة



المصدر: عامر بشير، دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك- دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: نقود، مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، ص82.

3-2- خصائص المعرفة: لقد اختلف الباحثون حول وضع خصائص وسمات للمعرفة وهذا نظرا لاختلاف وجهات نظر هؤلاء، وفي المجمل يمكن إيجاز خصائص المعرفة فيما يلي (عامر، 2012، ص30):

أ. قدرة إدراكية باستطاعتها توليد معارف جديدة انطلاقا من معارف حالية أو سابقة؛

ب. المعرفة أثرية بمعنى قدرتها على تخطي المسافات والحدود خاصة إذا كانت مرقمنة؛

ج. أنها سلعة يصعب التحكم فيها، تولد تأثيرات خارجية غير قابلة للحصر (توليان، 2005، ص1)؛

4-2- أهمية المعرفة: اقترنت المعرفة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول المتقدمة، لذا كانت أهميتها تكمن في: (قلش، 2007، ص28)

- الزيادة المستمرة والسريعة في استخدام مضامين المعرفة ومعطياتها وإفرازاتها في كافة مجالات الأعمال؛
- إن المعرفة العلمية والعملية تمثل الأساس المهم في تحقيق الابتكارات والاكتشافات ومن ثمة زيادة القدرة الإنتاجية؛
- أسهمت المعرفة في مرونة المنظمات من خلال دفعها لاعتماد أشكال للتنسيق والتصميم والهيكلية تكون أكثر مرونة؛
- المعرفة أصبحت الأساس لخلق الميزة التنافسية واستدامتها؛
- المعرفة أساس اتخاذ قرار إنشاء المنظمة وتحديد استراتيجياتها؛

- تساعد المعرفة الفرد والمنظمة على فهم متغيرات وعناصر البيئة المحيطة بها وتفسير العلاقات بينها ومن ثم القدرة على التنبؤ وتوقع التغيرات والتطورات المستقبلية؛
 - للمعرفة دور كبير في تنمية وتطوير المنتجات وأساليب الإنتاج حيث تعد المعرفة أساس الإبداعات والاختراعات التي هي بدورها مصدر تطوير وتنمية المنتجات والتكنولوجيات المستعملة في عملية الإنتاج؛
 - تعد المعرفة والمعلومات المتوفرة للمؤسسة عن العملاء والأسواق الحالية والمرتفعة دعامة أساسية لاتخاذ القرارات التسويقية؛
 - تساهم المعرفة في اكتشاف حاجات ورغبات المستهلكين والارتقاء بها وتنميتها؛
 - تعتبر المعرفة والمعلومات المتعلقة بالمنافسين أساس التنافس والبقاء؛
 - تعد مصدر قوة واستمرارية المنظمة وتدعيم أنشطتها الابتكارية ومصدر التحديد والتطوير.
- 3- ماهية اقتصاد المعرفة:

ظهر لأول مرة الاقتصاد المعرفي في الخمسينيات من القرن الماضي، كانت جذوره قد أينعت عندما تطور القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، وبالتالي أدى ذلك إلى ظهور قطاع جديد في الدول المتطورة يمثل نواة الاقتصاد الجديد على أكتاف قطاعي الصناعة والزراعة، اصطح عليه فيما بعد بمرحلة ما بعد الصناعة.

3-1- تعريفه: يعتبر تخصص فرعي من علم الاقتصاد يهتم أساسا بالمعرفة كما أنه يعتبر ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغير سير الاقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاطات الاقتصادية، ويصف بعض الاقتصاديين هذا الاقتصاد على أنه وليد تطور الرأسمالية لذا يسمى أيضا باقتصاد ما بعد الرأسمالية (بوطالب و بوطيبة، 2004، ص55).

يعرفه بعض المختصين بأنه يدور حول الحصول على المعرفة والمشاركة فيها مع توظيفها، وابتكارها وإنتاجها بهدف تحسين نوعية الحياة بكافة مجالاتها من خلال الاستفادة من الخدمات المعلوماتية الثرية وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري ك رأس مال معرفي ثمين (مؤتمن، 2003، ص2). نستشف من المفاهيم السابقة أن اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يقوم على الاستخدام المشترك والمتزامن للمعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارهما أساس النمو الاقتصادي في العصر الراهن.

الجدول رقم 01: مقارنة بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد الصناعي

الاقتصاد الصناعي	اقتصاد المعرفة
- حركة مستقرة	- حركة ديناميكية
- اقتصاد محدود	- اقتصاد مفتوح
- تقرير دوري	- الوصول الفوري والدائم
- إنتاج كمي	- إنتاج مرن
- إحصاءات الإنتاج	- إحصاءات الابتكار
- التقليل من التكلفة	- القيمة
- الابتكار عند الضرورة	- الابتكار دائما
- رأس مال، عمال ومواد أولية	- المعرفة والتكنولوجيا

المصدر: محمد عواد الزيادات، اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 1، 2008، ص ص 197، 198.

على هذا الأساس نرى أن منظمات الاقتصاد المعرفي تقوم على مجموعة من الأسس والركائز والمقومات تختلف عن أسس ومقومات الاقتصاد الصناعي، نلخص هذا الاختلاف في المخطط اعلاه:

2-3- خصائص اقتصاد المعرفة: تميز عن بقية فروع الاقتصاد بانتهاجه أسلوب المعرفة التي هي أحدث عوامل الإنتاج، والأكثر أهمية بين العوامل التقليدية الأخرى، كالعمال والمواد الأولية ورأس المال، وهذا ما يؤكد أن رأس المال الفكري أو المعرفي هو أكثر أهمية من رأس المال المادي، وهناك ميزات أخرى، منها: (مؤتمن، 2003، ص2)

- أ- تعتبر المعرفة العنصر الرئيسي في الإنتاج خلاف ما كان عليه في الفترات السابقة حيث كانت الأرض في الاقتصاد الزراعي ورأس المال في الاقتصاد الصناعي؛
- ب- يركز على اللاملموسات بدلا من الملموسات المخرجات= هيمنة الخدمات على السلع ومن حيث المدخلات فإن الأصول الرئيسية هي اللاملموسات كالأفكار والعلامات التجارية بدلا من الأرض والآلات؛
- ج- إنه شبكي: حيث أن التشبيك البيئي وسع إمكانية التشارك ليس ضمن الشركة بل وأيضا بين الشركات وكان من نتائج ذلك تدهور دور التنظيمات الرسمية وهيكلها الهرمية؛
- د- يتميز بالرقمنة، حيث أن رقمنة المعلومات لها تأثير كبير على سعة نقل و تخزين ومعالجة المعلومات؛
- هـ- هو نظام افتراضي فمع الرقمنة وشبكة الانترنت كان العمل الافتراضي حقيقة واقعة؛

و- ينتهج التكنولوجيا الجديدة باستخدام الانترنت أدى إلى ثورة في كل الأعمال تقريبا، حيث تضاءلت قيود الزمان والمكان؛

ز- ظهور أسواق جديدة وهي الأسواق الالكترونية والتي تمتاز بسرعة تدفق المعلومات عن المنتجات وخاصة الأسعار.

3-3- مقومات ومركزات اقتصاد المعرفة: يتطلب الإقلاع المعرفي شروط أساسية هي (الهاشي و العزاوي، 2007، ص33):

وجود بنية تحتية لتقنيات المعلومات والاتصال تسمح بالانتقال إلى الاقتصاد العالمي وتمثل هذه التقنيات في الشبكة الهاتفية وانتشار الحواسيب ومدى استخدام الانترنت وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛

أ- التركيز على جانب تكنولوجيا الإعلام والاتصال بحيث إذا كان استعمال هذا الأخير بغرض إقامة بنية تحتية مكلفا فإن عدم استعماله يكون أكثر تكلفة

ب- العمل على إعادة هيكلة وترشيد الإنفاق العام وزيادة الإنفاق على كل ما من شأنه زيادة الرصيد المعرفي؛

ج- انتشار مخابر البحث والتطوير التي تولي لها الحكومات بالغ الاهتمام باعتبارها القلب النابض للتطور التكنولوجي، وإن الدخول إلى اقتصاد المعرفة يقتضي رفع نسبة الإنفاق على مشاريع إذ تعتبر هذه النسبة كمؤشر ضمن مجموعة مؤشرات الاقتصاد، PIB البحث والتطوير من الناتج الداخلي الخام المعرفي؛

د- الملكية المعرفية-الفكرية- أي إعطاء حقوق أي معرفة جديدة لمن بذل الجهد لابتكارها دون غيره من الناس، وذلك لتوفير الحافز لبذل جهود أكبر؛

هـ- وجود الأسواق المالية التي تعد النظام المالي بمؤسساته الرئيسية وقواعده المنظمة للعمل بمثابة العقل الذي يدبر اقتصاد المعرفة لما له من معلومات قادرة على تخصيص الموارد من أجل استخدام إنتاجي أفضل؛

و- تدريب عمال المعرفة على خلق رأس مال بشري، فيتمكن من استيعاب المعلومة والتكنولوجيا وفهماها وله القدرة على التطوير، الابتكار والتجديد، كما يجب العمل على خلق عمالة ذات مرونة عالية تكتسب المهارات اللازمة بسرعة للوظائف الجديدة؛

ز-يصبح إرضاء الزبائن أمراً أساسياً بسبب كل حدة التنافس العالمي وتطور الانترنت مع تحرير التجارة وزيادة إمكانية الوصول إلى المعلومة كلها وضعت بين أيادي المستهلكين وأصبح قطاع الأعمال مطالباً بأكثر من مجرد ابتكار منتجات جديدة أو إضافة ميزات جديدة لإرضاء الزبائن، وهذا يتطلب معرفة دقيقة بكل مستهلك وبكل أساليب الحفاظ على قيادة المنافسة.

4-3- مؤشرات اقتصاد المعرفة: إذا تتبعنا دورة المعرفة، فإننا نجد أن لهذه الدورة ثلاث محطات رئيسية والتي بدورها تمثل العناصر الأساسية لاقتصاد المعرفة وهي: إنتاج المعرفة، نشر المعرفة، توظيف المعرفة (زوير و داود، 2010، ص85).

-إنتاج المعرفة : تتسع لبعدين هما:

أ- المدخلات: وتشمل العاملون بالمعرفة والإنفاق على البحث والتطوير ومؤسسات البحث والتطوير.

ب- المخرجات: وتضم النشر العلمي، وبراءات الاختراع وإصدار الكتب وأصناف التعبير الأدبي والفني.

-نشر المعرفة: أساساً عبر التعليم ووسائل الإعلام والترجمة.

-البنية الأساسية لرأس المال المعرفي: تشتمل على البنية الأساسية لتقنيات المعلومات والاتصال، مؤسسات دعم البحث والتطوير، والمؤسسات المهنية للعاملين بالمعرفة.

5-3- متطلبات اقتصاد المعرفة: يتطلب بناء اقتصاد معرفي حديث وقوي، عدد من الأسس والإجراءات والإصلاحات التي لا بد منها، ومن هذه الأساسيات (عبد اليونس و أيوب، 2006، ص213):

أ- توفر بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبناء مجتمع معلومات كخطوة أولية وأساسية.

ب- تطوير القوانين والأنظمة السائدة لتناسب متطلبات بناء اقتصاد المعرفة.

ج- إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة بدءاً من مرحلة ما قبل الدراسة وصولاً إلى الجامعة وانتهاء بمنظومة البحث العلمي والتطوير.

د- خلق وتطوير رأس مال بشري وبنوعية عالية، إذ على الدولة توفير المناخ المناسب للمعرفة التي أصبحت أهم عناصر الإنتاج.

هـ- إدراك المستثمرين والشركات لأهمية اقتصاد المعرفة، فالشركات متعددة الجنسيات أصبحت تساهم في تمويل تعليم عمالها ورفع مستوى تدريبهم وكفاءاتهم، وتخصص ميزانية هامة للبحث والابتكار.

و- امتلاك المعرفة المستوردة وإيجاد المعرفة التي لا يمكن الحصول عليها على الصعيد الدولي.
ز- بناء منظومة فعالة للعلم والتكنولوجيا.

4- علاقة الاقتصاد المعرفي بمجال التنمية المستدامة:

اتجهت كثير من الدول المتقدمة نحو صنع اقتصاد المعرفة بواسطة التنمية المستدامة لمجتمعاتها، وركزت على أفراد مجتمعها باعتبار الإنسان هو المحرك الرئيسي للتقدم العلمي، التكنولوجي، الاقتصادي والاجتماعي، والاستثمار في تنمية القدرات الإنسانية والموارد البشرية يكون من خلال التعليم والتدريب، والتوجه نحو تنمية قدرات الابتكار والاختراع والمعرفة، هو بمثابة دفع لعجلة التنمية التكنولوجية، وبالتالي دفع للنمو الاقتصادي والاجتماعي.

فقد تفتنت الدول كما المنظمات إلى العائد المباشر للاستثمار في التعليم، واتجهت الدول المتقدمة والشركات إلى استحداث أساليب جديدة للتعليم والتدريب تتماشى مع التطور التكنولوجي وتدعمه لتوفير مخرجات وكفاءات جيدة لسوق العمل. يؤثر الاقتصاد المعرفي في التنمية المستدامة في جانبها البشري بطريقتين (الأمم المتحدة، 2001، ص28):

1-4- تعزيز الإمكانيات البشرية: يؤدي إلى تطوير منتجات كثيرة وأنواع نباتات مقاومة، ولقاحات لأمراض وبائية ومصادر طاقة نظيفة، والوصول إلى الانترنت للحصول على المعلومات والاتصالات، وتحسين صحة الناس مباشرة، والتغذية، والمعرفة ومستوى المعيشة، وزيادة قدرة الناس على المشاركة بفعالية أكبر في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع.

2-4- خلق الابتكار والإبداع: يؤثران على النمو الاقتصادي من خلال تحقيق مكاسب في الإنتاجية، فهو يرفع من إنتاجية المحاصيل للمزارعين، وإنتاج عمال المصانع وكفاءة مقدمي الخدمات والمشاريع الصغيرة، ويخلق أنشطة وصناعات جديدة - مثل تقنية المعلومات والاتصالات - وخلق الوظائف،

3-4- التعليم واكتساب المعرفة: تساهم المعرفة العلمية في تعزيز التنمية البشرية المستدامة من خلال إدراج ما يعرف بالتربية البيئية في مختلف البرامج والمقررات التعليمية، وذلك من خلال (لبيب و بيضون، 2007، ص114):

لتأكيد وتعميق الوعي بالقضايا البيئية لدى الناشئين وجعلها من الاهتمامات الرئيسية.

-لبلورة سلوك جماعي يحدد مختلف المواقف والآراء من هذه القضايا ويكون صماماً أمام كل التجاوزات التي تساهم في الهذر البيئي.

-لجعل البيئة معياراً من جملة المعايير الأخرى التي تمثل إحدى مرجعيات كل نشاط فكري وفني.
-لتكوين براعم يمكن أن تكون في المستقبل قادرة على صياغة التصورات التي تستجيب لطبيعة الإشكالات المطروحة على المستوى البيئي.

4-4- طرق محاربة الفقر والتقليل من البطالة: (عطية، 2003، ص89) من الأساليب الصحيحة لمكافحة الفقر الطرق التالية:

- تحسين الصحة والتغذية، حيث أثبتت عدة دراسات أنه توجد علاقة سببية تبادلية بين الصحة والتنمية، فالصحة تؤثر بطريقة مباشرة على النمو من خلال تأثيرها على الإنتاجية؛ حيث أن الصحة الجيدة تعطي الفرد المقدرة على بذل مجهود أكبر خلال نفس وحدة الزمن، والعمل لوقت أطول خلال نفس اليوم، والعيش حياة إنتاجية أطول.

5- واقع الاقتصاد المعرفي في الدول العربية: رغم توفر جميع الدول العربية على المقومات الأساسية للاقتصاد المعرفي: - المورد البشري الكبير؛ -الموارد المالية (مداخيل البترول والغاز)؛ -توفر الخدمات المعلوماتية الحديثة وانتشارها بشكل كبير على جميع الدول العربية.

إلا أن واقع الحال في البلدان العربية يؤكد حقيقة النقص الكبير في القدرات التي تسببها عدم كفاية نظم التعليم وكذلك انخفاض الاستثمار وبشكل كبير في مجال البحث والتطوير، كما أن استخدام المعلوماتية أقل من أي مكان آخر في العالم.

إن تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر في سنة 2002 يؤكد أن ما يحتاجه الوطن العربي هو توافر الإرادة السياسية للاستثمار في القدرات البشرية والمعرفية التي بنيت على أسس ضعيفة. كما أكد التقرير إلى ضرورة زيادة الإنفاق على التنمية لتستفيد قطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي والتقني وإعطاء العامل الإنساني ما يستحقه من اهتمام. ويمكن حصر أسباب التخلف في إنتاج عناصر المعرفة في الدول العربية إلى ما يلي:

أ. انخفاض مستوى التعليم: بسبب وجود فجوة بين الكفاءة العلمية للمتخصصين في مختلف

الميادين؛

ب. تخلف مستوى البحث والتطوير: ضعف مخرجات البحث والتطوير، حيث لا تتجاوز حصة الدول العربية 1% من إجمالي النشر العلمي في العالم. وعلى صعيد براءات الاختراع المسجلة للدول العربية، فقد أشارت البيانات أن 9 دول عربية سجلت 370 براءة اختراع خلال الفترة 1999/1980. إن هذه النسبة تعتبر منخفضة إذا ما قورنت بكوريا التي سجلت 16328 براءة اختراع وتشيلي التي سجلت 147 براءة اختراع.

ج. بيروقراطية الإدارة: فالاهتمام الزائد بالمواقع الإدارية والابتعاد عن الناشطة الفاعلة والهادفة في المجال العلمي أدى إلى أضعاف التوجه العلمي من خلال تثبيط فاعلية العلماء والباحثين وبالتالي انخفاض نتائجهم العلمي وضعف ما يمكن إنتاجه.

د. ضعف الأغلفة المالية: إن نسبة ما يتم إنفاقه على البحث والتطوير في الدول العربية لا يتجاوز 0.2% من الناتج القومي، بينما تتراوح هذه النسبة في الدول المتقدمة بين 2.5% و 5% من دخولها القومية. وتجدر الإشارة إلى أن 89% من حجم الإنفاق على البحث والتطوير في الدول العربية تغطيها مصادر حكومية، وهذا يعني ضعف مساهمة القطاع الخاص.

هـ. الإيديولوجيات الخاطئة لتطوير المعرفة: استيراد المعرفة الجاهزة الممثلة في استيراد وسائل الإنتاج لا يعني نقلاً حقيقياً للتكنولوجيا، وإنما هي عملية مؤقتة تزيد من القدرة الإنتاجية ثم تتقادم لتصبح بعد ذلك ضعيفة المنافسة في الأسواق مما يتطلب استيراد غيرها. وعليه حتى هذا الاستيراد للمعرفة يحتاج إلى عملية تفعيل وتطوير لما يناسب تلك الأقطار وليس مجرد تطبيق ما هو مستورد دون تحوير وتطوير.

6- النتائج:

استهدفنا في هذه الدراسة التنمية المستدامة وأثر الاقتصاد المعرفي على تطويرها، وكانت نتائج

الدراسة كما يلي:

- استحوذ موضوع التنمية المستدامة أهمية كبيرة على جميع الأصعدة، إذ أصبحت فكراً شاملاً، لكن رغم هذا الانتشار الواسع والسريع إلا أن مفهومها مازال يشهد عدة أفكار متجددة؛
- ارتبط مفهوم التنمية المستدامة بالاقتصاد المعرفي الذي عمل على تطويرها ومسايرتها للتطور المعلوماتي الحادث؛

- لاحظنا انخفاض مستوى الاقتصاد المعرفي في الدول العربية رغم امتلاكها لمقوماته والسبب النظرة المتخلفة للمعلومة وسوء استخدامها.

1. 7- قائمة المراجع:

1. قويدر بوطالب، و فيصل بوطيبة. (2004). الاندماج في اقتصاد المعرفة: الفرص والتحديات.. *الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية*. ورقة الجزائر: جامعة ورقلة.
2. سعيد سعد مرطان. (1996). *مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام*. لبنان: مؤسسة الرسالة.
3. أحمد عبد اليونس، و مدحت أيوب. (2006). *اقتصاد المعرفة*. القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية.
4. الأمم المتحدة. (2001). *تقرير التنمية البشرية للعالم لعام 2001*. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
5. الطاهر لبيب، و إلياس بيضون. (2007). *الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة* (الطبعة الأولى، المجلد المجلد الثالث). بيروت: الدار العربية للعلوم.
6. برنار دوزيه ، و آخرون. (1988). *مفاتيح إستراتيجية جديدة للتنمية*. القاهرة: الشعبية المصرية القومية لليونسكو.
7. برنامج الأمم المتحدة unep. (1991). *العمل من أجل البيئة دور الأمم المتحدة. مجلة صوت البيئة* (العدد الأول).
8. بشير عامر. (2012). *دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك- دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: نقود، مالية وبنوك*. جامعة الجزائر.
9. ربحي مصطفى عليان. (2008). *إدارة المعرفة*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
10. سمر خيرى مرسي غانم. (2013). *معوقات التنمية المستدامة في دول العالم الإسلامي*. تم الاسترداد من ieftia.com/wordpress/wp-content/uploads/2013/09.
11. عبد الرحمان الهاشمي ، و فائزة محمد العزاوي. (2007). *المنهج والاقتصاد المعرفي* (الطبعة الأولى). عمان: المسيرة للنشر والتوزيع.
12. عبد القادر عطية. (2003). *اتجاهات حديثة في التنمية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.
13. عبد الله قلش. (2007). *تكنولوجيا المعلومات والاتصال واقتصاد المعرفة*. الملتقى الدولي المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهماتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية. الشلف: جامعة الشلف.
14. عبد اله عبد الخالق. (1988). *التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية* (الطبعة الأولى). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
15. مرال توليان. (2005). *موقع المرأة من تطور اقتصاد المعرفة البعد الإقتصادي*. منتدى المرأة العربية والعلوم والتكنولوجيا. القاهرة.
16. مركز الإنتاج الإعلامي. (2006). *التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول*. نحو مجتمع المعرفة (الحادي عشر). السعودية: جامعة الملك عبد العزيز.
17. منهد مؤتمن. (2003). *نحو رؤية جديدة للبحث التربوي في مجتمع الإقتصاد المعرفي*. الاردن: إدارة البحث والتطوير التربوي في المملكة الأردنية الهاشمية.

19. نوزاد عبد الرحمان الهيبي. (2006). التنمية المستدامة في المنطقة العربية : الحالة الراهنة والتحديات المستقبلية. مجلة الشؤون العربية (125).
20. هدى زوير، و عدنان داود. (2010). الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية (الطبعة الأولى). عمان: دار جريز للنشر.